إذا ورد في قوائم عقوبات مجلس الأمن أو أدرجته لجنة وزارة الخارجية

بنوك وشركات صرافة سألت «المركزي»: ماذا لو اكتشفنا تطابق اسم عميلنا مع غاسل أموال؟

| كتب رضا السناري |

ماذا لو اكتشفت البنوك أو شركات الصرافة المحلية أن اسم أحد عملائها متطابق مع أحد الأسماء المحظورة والمجمدة أرصدتها لإدراجها على قوائم العقوبات الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، سواء أشخاص أو كيانات؟

مناسبة هذا السؤال ما تم فتحه أخيراً من نقاش بين بنك الكويت المركزي وشركات الصرافة التي تتحضّر لزيارات ميدانية متوقع توجيهها إلى المؤسسات المالية المحلية من فريق التقييم التابع للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، حيث رُصدت رقابياً ملاحظات على شركات الصرافة في فهمها لآلية التعامل مع نقطة تطابق أي من أسماء عملائها مع الوارد أسمائهم بقوائم العقوبات.

- تأكيد هوية الشخصيات الاعتبارية المستفيدة من شبكة «الغرفة»
- إخطار الناظم الرقابي بأي تشابه خلال 3 أيام عمل من صدور العقوبة
- «المركزي» سيُبلغ اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية بما يرد إليه من بيانات
- «الصرافة» مطالبة بالاستعانة بشركات التحديث الفوري لقوائم التجميد

البنك المراسل

ويسعى «المركزي» إلى التأكد من قدرة شركات الصرافة وكذلك البنوك وشركات التمويل على تجاوز التقييم المرتقب أن تجريه مجموعة العمل المالي «فاتف» خلال أشهر، حول مدى التزام الكويت ومؤسساتها المالية بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، والتأكد من أن البنك المراسل المستخدم في التحويلات لا يُدار من قِبل أشخاص مدرجين على القوائم المحظورة.

وإلى ذلك، أكد الناظم الرقابي أنه يتعين على أي جهة مالية تجد تطابقاً بين اسم عميلها وآخر بقوائم العقوبات سواء الدولية أو المحلية، إبلاغه بالإجراءات المتخذة بشأنه، خلال 3 أيام عمل من نشر القرار من قبل اللجان المعنية، حيث يقوم «المركزي» بإبلاغ اللجنة المشكلة بوزارة الخارجية بما يرد إليه من بيانات من قبل الوحدات التابعة في هذا الخصوص.

على صعيد متصل، كشفت مصادر مسؤولة لـ«الراي» أن بنك الكويت المركزي وجّه شركات الصرافة للتأكد من هوية المستفيدين الحقيقيين للشخصيات الاعتبارية التي تُنفّذ من التحويلات المنفذة، ودورية أعمال التحقق، وذلك من خلال أجراء ما يعرف بالعناية الواجبة والاستفادة من بيانات السجل التجاري للتأكد من حقيقة هذه الشخصيات من خلال مقارنتها بالمسجلة على شبكة بيانات غرفة تجارة وصناعة الكويت، خصوصاً إذا لم يكن لديها حق الدخول المباشر إلى قاعدة بيانات السجل التجاري للتحقق من المعلومات الأساسية للعملاء وللمستفيدين الحقيقيين.

أفراد وكيانات

ولفت الناظم الرقابي انتباه شركات الصرافة إلى أنه يتعين عليها الالتزام بتنفيذ القرارات الصادرة من الجهات المحلية التي تصدرها اللجنة التابعة لوزارة الخارجية بشأن تجميد أرصدة الأفراد والكيانات، وعدم التعامل معها مستقبلاً، مؤكداً أن ذلك الإجراء لا يقتصر فقط على الأفراد والكيانات المجمّدة أرصدتهم فقط بقرار من لجان العقوبات التابعة لمجلس الأمن.

وأفاد «المركزي» بضرورة استعانة شركات الصرافة بالشركات التي تتيح التحديث الدوري والفوري لقوائم التجميد باستخدام برامج متخصصة تكفل الالتزام الفوري بما يتم إدخاله من تحديثات على قوائمها للأفراد والكيانات المجمّدة أرصدتهم، وذلك بعد أن لحظ أنه تم تحديثها يدوياً، عبر الإفادات التي تلقاها «المركزي» من بعض شركات الصرافة.

وبينت المصادر أن النقاش المفتوح بين «المركزي» وشركات الصرافة في هذا الخصوص يأتي ضمن نقاش أوسع يشمل البنوك وشركات التمويل، لتحديد كيفية تصنيفها للمنظمات غير الهادفة للربح، ولمخاطر الجمعيات الخيرية، والركائز التي تعتمد عليها في تصنيفها، ومدى إتاحة المعلومات التي تحتفظ بها عن الجمعيات للسلطات المختصة، إلى جانب قوائم الحظر التي تستخدمها للتأكد من أن العميل ليس مدرجاً على أي منها.

35 سؤالاً

يذكر أن «المركزي» زوّد المؤسسات المالية بـ35 سؤالاً وردت إليه من قبل اللجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب والمتوقع أن يوجهها فريق «فاتف» خلال زيارته الميدانية لبعض وحدات البنوك وشركات التمويل والصرافة حسب اختياره، ضمن جهوده لتقييم مدى الالتزام بمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مؤكداً أهمية إظهار فاعلية الالتزام المطلوب تجاه متطلبات المكافحة الواردة.

ومن الأسئلة التي رجّح «المركزي» أن يسأل فريق «فاتف» المؤسسات المالية المحلية عنها، ما إذا كانت قد اكتشفت حالات مشبوهة لم تتطابق فيها المعلومات المحفوظة حول المستفيدين الحقيقيين مع المعلومات المحدّثة عنهم، وعددها، إضافة لإجراءات التحقق من هوية المستفيد الحقيقي عندما يكون هناك عنصر أجنبي في هيكل المُلّاك.

علاوة على أنه في حال وجود أنظمة مستخدمة لكشف التطابق، ما السيناريوهات المطبقة لإصدار منبّه، ونسبة التشابه الموضوعة في نظام إصدار المنبّه وأسس بناء النسبة؟ وفي أيّ مرحلة من مراحل قبول العميل والتعامل معه يتم التأكد من مدى مطابقة اسمه مع قوائم الحظر؟ وهل يتم التأكد من التطابق قبل أو خلال أو عند غلق الحساب؟ إلى جانب تحديد الآلية المستخدمة في مقارنة الأسماء؟

> استيفاء المعلومات
>
> ضمن مخاطباته للبنوك وشركات التمويل وشركات الصرافة، أكد «المركزي» ضرورة الاستعداد الجيد، وإيلاء الأهمية القصوى للزيارات الميدانية المتوقع توجيهها إلى المؤسسات المالية المحلية من فريق التقييم التابع للجنة الوطنية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
> ولفت إلى أهمية استيفاء المعلومات المطلوبة بشكل كامل وشامل بشأن الأسئلة المتوقع طرحها من فريق التقييم، بما يكفل إيضاح فاعلية الالتزام المطلوب تجاه متطلبات القانون رقم (106) لسنة 2013 والقرارات الوزارية ذات العلاقة، وتعليمات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الصادرة في هذا الخصوص.

الجهاز أكد خبر «الراي» بإقراره استحواذ «بيت التمويل» على «الأهلي المتحد»

«بيتك» ينفي صباحاً تلقّيه موافقة «المنافسة» ويقرّ بتسلّمها... قبل صلاة العصر

| كتب علاء السمان |

تأكيداً لما انفردت به «الراي» في عددها أمس، أعلن جهاز حماية المنافسة عن موافقته المشروطة على إتمام عملية التركز الاقتصادي لاندماج بيت التمويل الكويتي والبنك الأهلي المتحد - البحرين عن طريق استكمال إجراءات استحواذ «بيتك» على ما يعادل 100 في المئة من أسهم رأسمال «أهلي متحد».

وأوضح الجهاز في بيان رسمي له أن الموافقة تمت وفقاً لحزمة من الاشتراطات والالتزامات تتمثل في:

- إلزام أطراف التركز بعدم فرض أي شكل من أشكال رفض التعامل أو حجب المنتجات أو عرقلة المنافسة أو ربط المنتجات عن طريق تعليق إبرام عقد أو اتفاق، على شرط قبول التزامات تكون بموجبها غير مرتبطة بمحل التعامل.
- إلزام أطراف التركز بمبدأ تكافؤ الفرص بين المتنافسين وعدم التمييز بين العملاء في شروط التعاقد دون مبرر.
- إخضاع أطراف التركز للمراقبة والتقييم المستمر من الجهاز لمدة سنة في ما يتعلق بأسعار وجودة الخدمات المقدمة.

وفي حين أكد «حماية المنافسة» تفاصيل ما تناولته «الراي» في خبرها، ذكر «بيتك» في إفصاح له قبل بدء تداولات أمس بوقت قصير، أنه لم يتلق أي رد من الجهاز بخصوص طلبه لفحص مشروع الاستحواذ على «أهلي متحد»، أعقبه إفصاح من «أهلي متحد» مفاده «أنه ليس طرفاً في أي مناقشات مع جهاز حماية المنافسة في الكويت وبالتالي لا يمكنه التعقيب على خبر (الراي)»، ليُفصح «بيتك» قبل صلاة العصر وتحديداً الساعة 2:39 عن تلقيه موافقة جهاز حماية المنافسة على الطلب الذي تقدم به لفحص مشروع الاستحواذ على ما نسبته 100 في المئة من أسهم رأسمال «أهلي متحد»، موضحاً أنه سيتم عرض الموافقة على مجلس إدارة البنك في أول اجتماع قادم له، وأنه سيُفصح في حينه عن أي تطورات جديدة أو مؤثرة بهذا الشأن.

> الموافقة أُرسلت لـ «المركزي» 27 يونيو وستُعرض على أول اجتماع لمجلس «بيتك»

الجدير بالذكر، أن جهاز حماية المنافسة أرسل موافقته بخصوص استحواذ «بيتك» على «أهلي متحد» إلى بنك الكويت المركزي منذ نحو أسبوع، وتحديداً الإثنين الماضي الموافق 27 يونيو.

تداولات كثيفة

وكانت تداولات أسهم البنكين أمس قد شهدت وتيرة شراء محمومة ترتب عليها إقفال سهم «بيتك» مرتفعاً لمستوى 876 فلساً أي بواقع 0.57 في المئة، بعد تداول 10.33 مليون سهم بقيمة 9.1 مليون دينار نُفذت من خلال 1007 صفقات نقدية، فيما تصدر «الأهلي المتحد-البحرين» الأسهم الأكثر ارتفاعاً بين مكونات السوق الأول، مغلقاً عند 281 فلساً بزيادة سعرية بلغت نسبتها 5.24 في المئة عن إغلاقه السابق، وبحجم تداولات بلغ 29.69 مليون سهم بقيمة 8.25 مليون دينار نُفذت من خلال 972 صفقة نقدية.

ولم تكن كثافة التداول على السهمين في جلسة الأمس الأولى من نوعها خلال الفترة الأخيرة، إذ سبقتها عمليات شراء كبيرة على السهمين خلال جلسات الأسبوع الماضي. وقفزت تعاملات «بيتك» في جلسة الخميس الماضي إلى 25.962 مليون سهم بـ22.848 مليون دينار، فيما بلغت تعاملات «أهلي متحد» 37.967 مليون سهم بـ10.224 مليون دينار.

أخبار الشركات

10 ملايين سهم باعها وسيط بالخطأ من خزينة «أجيليتي»

| كتب علاء السمان |

شهدت تعاملات سهم شركة «أجيليتي» في البورصة أمس، عمليات تداول تخللها بيع نحو 10 ملايين سهم «خزينة» في نحو 3 دقائق نتيجة خطأ من الوسيط، الأمر الذي أثار نقاشاً حول إمكانية استرداد «أجيليتي» للأسهم المباعة مجدداً.

وأوضحت مصادر استثمارية، أن إلغاء الصفقات يأتي بموجب قرار من هيئة أسواق المال فقط، ووفقاً لأخطاء أو تجاوزات يمكن أن تشهدها العملية وتتفق مع المصرّح به، مستبعدة إلغاء الصفقات التي نفّذها الوسيط على سهم «أجيليتي» أمس، كونها تمت وفقاً لآليات العرض والطلب.

وقالت المصادر إن المسؤولية هنا تقع على الوسيط المنفّذ للصفقات، كون العملية تمت دون توجيه من الشركة المالكة، ووفقاً لآليات العرض والطلب المنظّمة للتداول.

«كميفك» طلبت تأسيس بنك رقمي

أفادت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك» بأنه إلحاقاً على إفصاحها في 29 يونيو الماضي، تقدّمت الشركة بطلب لبنك الكويت المركزي لتأسيس بنك رقمي مع تحالف مجموعة من المستثمرين.

وأوضحت أن تقدمها بالطلب جاء وفقاً للإطار الزمني المحدّد من «المركزي»، والذي انتهى في 30 يونيو الماضي.